

## أخبار

مذكرة مطلية  
إلى نادر غزال

سلم وفد من ملتقى الجمعيات الأهلية في طرابلس رئيس بلدية المدينة نادر الغزال (الصورة)، مذكرة ببعض المطالب العامة التي تهم المواطنين في طرابلس، بالإضافة إلى بعض المقترحات التي تُسهم في تعزيز العمل التعاوني بين البلدية والجمعيات الأهلية. ومن المطالب التي تضمنتها المذكرة: «النظافة العامة، معالجة الحفريرات، إضاءة الطرقات والشوارع والأحياء، وضع خطة شاملة لمعالجة أزمة السير، إنشاء مراحيض عامة في الأسواق الداخلية، قيام



البلدية واتحاد بلديات الفيحاء بالرقابة والإشراف على مسلح طرابلس، إن جهة النظافة أو لجهة توافر الشروط الصحية، والبداية بنقل سوق الخضار من مكانه في منطقة التبانة». واقترحت المذكرة «تعزيز السياحة، وضرورة وضع آلية أكثر سهولة للحصول على الدعم البلدي لأنشطة الجمعيات. ضرورة إعادة تشكيل اللجان البلدية وتوسيع عدد المنتسبين إليها من الراغبين من أبناء المدينة كل حسب اهتمامه واختصاصه وتفعيل عملها لتتحول إلى خلايا مساعدة للمجلس البلدي ورئيس البلدية، وخصوصاً لجهة تقديم المقترحات الضرورية وتنفيذ الأعمال وإنجاز الأنشطة وتفعيل العمل البلدي».

اتحاد صور يطالب بإنهاء  
الأشغال عند مفرق قانا

طالب رئيس اتحاد بلديات قضاء صور عبد المحسن الحسيني المتعهد بالإسراع في تنفيذ الأشغال عند مفرق قانا، مشيراً في بيان ورّع للغاية إلى أن الاتحاد طالبه «في آخر اجتماع معه بأن يزودنا بجدول زمني لإنجاز ما هو موكل إليه، ولكنه لم يف بالتزامه هذا حتى الآن».

وتساءل عن «دور مجلس الإنماء والإعمار في هذا الإطار، وهو الجهة التي تراقب سير العمل»، مطالباً بـ«الإسراع في تنفيذ العمل؛ لأن المواطنين لم يعد في استطاعتهم الصبر أكثر من ذلك». ونقل الحسيني «معاناة القوة الدولية من بقاء هذه الأعمال الموكلة إلى المتعهد، ويقول: نتلقى منهم شكواً عديدة مطالبة بإنجاز العمل المستمر منذ وصولهم قبل ست سنوات، والذي لم ينته بعد، وهذا ما يعطي انطباعاً سيئاً عن لبنان والمؤسسات فيه». وحاول سكان مخيم الرشيدية الاستعانة بفتح مسرب جديد لهم عبر الجهة الشمالية للمخيم للتخلص من زحمة السير عند المدخل الشرقي، ولكن الأمر اصطدم بمعارضة قوية من عدد من الجهات في صور، حيث أوضح نائب رئيس البلدية صلاح صبراوي إلى أنه «سبق أن تلقت البلدية طلباً بفتح هذا الطريق، لكن رفضته البلدية والجمعيات الأهلية؛ لأن هذا الطريق يحد المحمية الطبيعية، وهي منطقة يجب المحافظة عليها وعدم العبث بها».

انتخاب بلديات ظل  
وفق النسبية والصوت  
الواحد للأحة مقفلةينقسم المشروع  
إلى مراحل يمتد  
تنفيذها إلى عامين

ليطلع عليها ويقترح إعادة هيكلتها بما يلائم احتياجات المواطنين في البلدات والمدن. وقد وافقت بلديات البلدات والقرى المستهدفة بالمشروع على هذا الشرط مسبقاً، ما شجعنا على تنفيذه».

أما المرحلة الرابعة، فتشمل قيام مجلس بلدية الظل بتدريب المجتمع المدني المحلي، الذي سيتولى مهمة تدريب 600 شخص في كل بلدية، ضمن إطار بناء قدرات عموم المواطنين، وحثهم على المشاركة في العمل المدني. ويهدف هذا النشاط إلى تمكين العدد الأكبر من السكان على استعمال وسائل المدافعة المدنية، وإشراكهم في الشأن المحلي. وفي المرحلة الخامسة والأخيرة سيصدر كتيب عن نماذج المشاريع التي نفذتها بلدية الظل الشبابية، كما يتضمن اقتراحات لتحسين الشفافية والحكم الصالح في المجالس البلدية على ضوء التجربة. وستنظم ست ورش عمل في المحافظات الست، يوزع خلالها الكتيب على بلديات لبنان البالغ عددها 952 بلدية بغية تبادل الخبرات والمعارف.

ويؤكد كل من عيسى وخالد أن الجمعية ستواكب المجموعات الشبابية في عملها الهادف إلى الضغط على الجهات المعنية على الصعيد المحلي (المحافظ والقائماق) والجهات المعنية على الصعيد الوطني (وزارتي الداخلية والبلديات والمالية). ويضيفان إن أهمية المشروع تؤكد أن شفافية الحكم المحلي تساعد البلديات والسكان على إنتاج سياسة محلية أقرب إلى تطلعات الناس، بعيداً عن المركزية الصارمة والبيروقراطية الجامدة.

تهدف إلى إنماء البلدة من النواحي الاقتصادية أو الاجتماعية أو الصحية أو الثقافية. وتتضمن المرحلة الأولى أيضاً إعداد حملات انتخابية وتنظيم يوم للاقتراع يشارك فيه أبناء البلدة.

وتشمل المرحلة الثانية من المشروع تنظيم فريق عمل البلدية (المنتخب) وإجراء تدريبات على مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، التعرّف إلى حقوق الإنسان بالوصول إلى الخدمات العامة، واليات ووسائل المدافعة، وكيفية قراءة وتحليل الموازنات. وفي المرحلة الثالثة، يقوم مجلس بلدية الظل بمراجعة موازنة المجلس البلدي لمعرفة إلى أي مدى تتطابق مع حاجات الناس حسب استطلاع الرأي المنقذ، كما ينقذ مجلس الظل المشاريع التي اقترحها، ويعدّ تقريراً يتضمن معاينته لموازنة المجلس البلدي ويقترح إصلاحات للمجلس المنتخب.

وفي هذا الإطار، يؤكد منسق البقاع في المشروع نضال خالد أن البلديات «التي اجتمعت بها أبدت حماسة شديدة للدخول في المشروع وتقديم المساعدة». ويضيف «أحد شروط المشروع وضع موازنة البلدية بتصرف المجلس البلدي الشبابي،



أسبوعين تتمحور حول تدريب الشباب على آليات المساءلة والمحاسبة لمكافحة الفساد، وركائز الحكم الصالح، وتقنيات التواصل، والقيادة، وكيفية كتابة وتنفيذ المشاريع، إضافة إلى تنفيذ دراسة حاجات الأهالي، وكتابة مشاريع

فبلدياتنا تفتقر إلى طاقات الشباب وتطلعاتهم». وينقسم مشروع «بلديات الظل الشبابية» إلى عدة مراحل بدأ العمل بتنفيذها وفق خطة معدة مسبقاً وتمتد على عامين: المرحلة الأولى التي انطلقت قبل

## تقرير

## توظيف 100 شرطي في بلدية طرابلس «يفجرها» من الداخل

## عبد الكافي الصمد

دخلت نتائج مباراة اختيار 100 شرطي تجريها بلدية طرابلس، في بازار التجاذبات السياسية، ما أدى إلى تأجيل إصدار نتائج مرحلتها الأولى، المتمثلة في الاختبار الصحي، التي كانت متوقعة منتصف الأسبوع الماضي، بعدما تبين أن ثمة ضغوطاً كبيرة مارستها مرجعيات وقوى سياسية في المدينة، أدت إلى تأجيل صدور النتائج إلى موعد لم يُحدّد بعد.

1104 متبارين، ذكوراً وإناثاً، قدّموا طلباتهم إلى المباراة المذكورة التي تتضمن ثلاثة اختبارات: صحية وخطية ورياضية. تقدّم 912 متبارياً إلى الاختبار الصحي قبل أن يخضعوا للاختبارين الباقين، اللذين كان متوقعاً أن يُجرى خلال شهر رمضان الجاري، على أن تصدر النتائج النهائية بعد عيد الفطر، لكن التجاذب الكبير الدائر حول الموضوع جعل معظم هذه التوقعات في مهبط الريح.

هذا التجاذب جعل الأموال المعلقة على رفد شرطة البلدية بدم جديد

تتراجع، ذلك أنه من أصل 460 شرطياً تحتاج إليهم البلدية للقيام بعملها كما يجب، لا يوجد حالياً سوى 82 شرطياً فقط، ما جعل رئيس وأعضاء المجلس البلدي وأهالي المدينة يُعولون على أن تكون الدفعة المقبلة من عناصر الشرطة، مقدّمة لدفعات أخرى لاحقاً، من أجل تغطية النقص الحاصل في عناصر الشرطة للقيام بمهام تنظيم السير، وإزالة المخالفات، وحفظ النظام والحراسة الليلية وغيرها.

وكانت اللجنة الصحية المكوّنة من سبعة أطباء قد أنهت عملها في 6 تموز الجاري، وأنجزت تقريرها الذي لحظ، حسب مصادر مطلعة في البلدية، نجاح 309 متقدمين فقط، الأمر الذي أثار ثائرة أكثر من جهة في طرابلس انطلاقاً من اعتبارين: الأول أن الشروط التي وضعت أمام المتقدمين عدها البعض تعجيزية، وصالحة لمن يريد التقدم إلى مباراة عرض أزياء لا عنصر شرطة بلدية؛ والثاني أنه بعد إنجاز التقرير، ألحق عدد من الراسبين وأنجحوا لخوض الاختبار الخطي، وأن عدد هؤلاء يراوح بين 30 إلى 80 متقدماً.

رئيس البلدية نادر غزال الذي كان قد أكد سابقاً أن «المعيار الأساسي والوحيد للنجاح في مباراة الشرطة سيكون الكفاءة بعيداً عن المحسوبيات، وأن قوى الأمن الداخلي هي التي وضعت المعايير لاختيار الشرطي البلدي»، لم يتسن الاتصال به أمس للاطلاع على موقفه بعد التطوّرات الأخيرة بسبب انشغاله حسب ما أوضح مكتبه، إلا أن أوساطاً مقربة منه أكدت لـ«الأخبار» أن غزال «لم يتأثر بأي

ضغط سياسي يمارس عليه في هذا الموضوع». غير أن أعضاء في المجلس البلدية ردّوا على غزال واتهموه بأنه «هو من يساوم السياسيين على إعطائهم حصة من عناصر الشرطة كي يرضوا عنه بعد استيائهم منه في الأونة الأخيرة، وأن أحداً منهم لم يتدخل لإنجاح عنصر على حساب آخر، إلا بعدما عرض غزال الموضوع عليهم؛ الأمر الذي يفقد المباراة عنصر الشفافية، ما قد يدفعنا إلى الدعوة إلى إلغاء المباراة، لأنها افتقدت عنصراً أساسياً هو المساواة بين المتقدمين». الأعضاء المعارضون على أداء غزال «القائم على التفرّد

والشخصانية وصرف أموال البلدية من أجل تحسين صورته أمام الرأي العام»، على حد قولهم، رأوا أن «إلحاق الناجحين بعدد من الراسبين في الاختبار هو طامة كبرى، ولن نسمح بامرارته». هذا الكباش بين غزال وأعضاء في المجلس البلدي لعاصمة الشمال ليس جديداً، لكن يبدو أن مباراة اختيار 100 شرطي، فاقمه، وهو ما تمثل في أمرين: الأول أن الخلاف الذي نشب بينه وبينهم في الجلسة الأخيرة صبّ لمصلحتهم، عندما اعترض أحد الأعضاء على أحد بنود الجلسة، فاقترح غزال التصويت عليها، وعندما جاءت النتيجة في غير مصلحته عمد إلى رفع الجلسة؛ أما الأمر الآخر، فتمثل في عقد 14 عضواً ينتمون إلى مختلف المشارب السياسية، اجتماعاً مساء أول من أمس، اتفقوا خلاله على تعطيل المجلس البلدي وعدم حضور جلسة له كانت مقررة بعد عصر أمس، «ليس بهدف دفع غزال نحو الاستقالة في هذه المرحلة، بل لتصويب مسار العمل البلدي، وتطويره نحو الأفضل»، على حد قول أحدهم.